

المبحث الثالث

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث فرار الحجر بثياب موسى ﷺ

المَطْلَب الأول

سَوِّقْ حَدِيثَ فِرَارِ الْحَجَرِ بِثِيَابِ مُوسَى ﷺ

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«إِنَّ مُوسَى ﷺ كَانَ رَجُلًا حَيِيًّا سَتِيْرًا، لَا يُرَى مِنْ جَلْدِهِ شَيْءٌ اسْتَحْبَاءً مِنْهُ، فَأَذَاهُ مَنْ أَذَاهُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَقَالُوا: مَا يَسْتَتِرُ هَذَا التَّسْتُرُ إِلَّا مِنْ عَيْبٍ بِجَلْدِهِ، إِمَّا بَرَصٌ، وَإِمَّا أَذْرَةٌ^(١)، وَإِمَّا آفَةٌ.

وإِنَّ اللَّهَ أَرَادَ أَنْ يُبَرِّتَهُ مِمَّا قَالُوا لِمُوسَى، فَخَلَا يَوْمًا وَحده، فَوَضَعَ ثِيَابَهُ عَلَى الْحَجَرِ، ثُمَّ اغْتَسَلَ، فَلَمَّا فَرَّغَ أَقْبَلَ إِلَى ثِيَابِهِ لِيَأْخُذَهَا، وَإِنَّ الْحَجَرَ عَدَا بِثَوْبِهِ فَأَخَذَ مُوسَى عَصَاهُ وَطَلَّبَ الْحَجَرَ، فَجَعَلَ يَقُولُ: ثَوْبِي حَجَرًا ثَوْبِي حَجَرًا حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَلَايِمِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَرَأَوْهُ غُرِيَانًا أَحْسَنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ، وَأَبْرَاهُ مِمَّا يَقُولُونَ.

وَقَامَ الْحَجَرُ، فَأَخَذَ ثَوْبَهُ فَلَيْسَهُ، وَطَفِقَ بِالْحَجَرِ ضَرْبًا بِعَصَاهُ، فَوَاللَّهِ إِنْ بِالْحَجَرِ لِنَذْبًا مِنْ أَثَرِ ضَرْبِهِ، ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا أَوْ خَمْسًا^(٢)، فَلِذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ

(١) الأذرة: نفخة في الخصى، قال الثَّوَوِي: «هو عظيم الخصىتين»، وقيل: هو الذي يصيبه فتق في إحدى الخصىتين، وقيل: الخصىة العظيمة من غير فتق، انظر «طرح الثريب» (٢٢٨/٢).

(٢) قال ابن حجر: «ظاهره أنه بقية الحديث، يُبَيِّنُ فِي رِوَايَةِ هَمَّامٍ فِي الْغَسَلِ أَنَّهُ قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ، انظر «فتح» (٤٣٧/٦).

ءَامِنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ ءَادُوا مُوسَىٰ فَبَرَأَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِندَ اللَّهِ وَجِيهاً
[الأحزاب: ٦٩] متفق عليه^(١).

(١) أخرجه البخاري في (ك: أحاديث الأنبياء، باب حديث الخضر مع موسى ﷺ، رقم: ٣٤٠٤)، ومسلم في (ك: الفضائل، باب من فضائل موسى ﷺ، رقم: ٣٣٩).

المَطْلَب الثَّانِي

سُوقُ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ

لحديثِ فِرَارِ الْحَجْرِ بِثِيَابِ مُوسَى ﷺ

احتجَّ بعضُ الكُتَّابِ المعاصرينَ على إبطالِ هذا الحديثِ بعدةً شُبُهَاتٍ،
أولَها عندي بالتَّأَمُّلِ والرَّدِّ ثلاثٌ:

المعارضة الأولى: أنَّ الحالَ التي بُرئَ بها موسى ﷺ فيها كُشِفَ مُحَرَّمٌ
لمورته، وإسقاطُ لَقْدَرِهِ عندَ قَوْمِهِ:

وفي تقريرِ هذه الشُّبْهَةِ، يَنسَاءُ (إسماعيلُ الكُرْدِيُّ): «هل يُعَقَّلُ أن
يَفْضَحَ اللهُ تعالى موسى على رؤوسِ أصحابِهِ، فيجعلُهم ينظرونَ إلى عورته،
ويشاهدونَ خِصْيَتَهُ، حتَّى يَثْبُتَ لهم أنَّه ليسَ بِأَدْر؟ وهل هذه طَريقَةُ الدَّفَاعِ عن
الأنبياءِ؟»^(١)

ويقولُ (عبدُ الحسينِ الموسوي): «إنَّه لا يجوزُ تشهيرُ كَلِمِ اللهِ ﷻ بِإِبداءِ
سَوَاتِهِ على رؤوسِ الأشهادِ مِن قَوْمِهِ، لأنَّ ذلكَ يُنْقِصُهُ ويُسْقِطُ مِن مَقَامِهِ،
ولاسيما إذا رآه يَشْتَدُّ عَارِيًا ينادي الحجرَ، وهو لا يسمعُ ولا يبصرُ... لقد كانَ
في إمكانِهِ أن يبقَى في مكانِهِ حتَّى يُؤْتَى بِثِيَابِهِ أو بِسَاتِرٍ غيرها، كما يفعله كلُّ
ذي لُبٍّ إذا ابتُلِيَ بمثلِ هذه القِصَّةِ»^(٢).

(١) «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث النبوي» (ص/ ١٩٢).

(٢) «أبو هريرة» (ص/ ٨٩) بتصرف، وانظر «أضواء على الصحيحين» (ص/ ٢٢٤)، و«الأضواء القرآنية»
(٢/ ٢٣٧-٢٣٨).

المعارضة الثانية: أَنَّ واقعة ذَهَابِ الْحَجَرِ بِثِيَابِ مُوسَى ﷺ - لو صَحَّتْ -
فَلِئَلَّهَا تَكُونَ بِأَمْرِ مُعْجَزٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَمَا كَانَ يَصِحُّ لِمُوسَى ﷺ أَنْ يَغْضَبَ عَلَيْهِ
إِذَنْ، فَضْلاً عَنْ ضَرْبِهِ وَمُنَادَاتِهِ وَهُوَ جَمَادٌ لَا يَعْقِلُ!

وفي تقرير هذا الاعتراض، يقول (عبد الحسين الموسوي): «هذه الحركة لو
صَحَّتْ، فَإِنَّمَا هِيَ مِنْ فَعَلِ اللَّهِ تَعَالَى، فَكَيْفَ يَغْضَبُ مِنْهَا كَلِمُ اللَّهِ فَيُعَاقِبُ
الْحَجَرَ عَلَيْهَا وَمَا هُوَ إِلَّا مَقْصُورٌ عَلَى الْحَرَكَةِ؟! وَأَيُّ أَثَرٍ لِعُقُوبَةِ الْحَجَرِ؟!»^(١).

ويقول (الكردي): «مِنْ إِشْكَالَاتِهِ أَيْضًا: مُنَادَاةُ مُوسَى ﷺ لِلْحَجَرِ، ثُمَّ ضَرْبُهُ
إِيَّاهُ، مَعَ أَنَّهُ جَمَادٌ لَا يَعْقِلُ! وَمَعَ أَنَّ حَرَكَتَهُ وَسَيْرَهُ يُفِيدَانِ أَنَّ ذَلِكَ تَمَّ بِأَمْرِ
عِجَازِيٍّ مِنَ اللَّهِ»^(٢).

المعارضة الثالثة: إِنَّ الْمَقْصُودَ بِالآيَةِ الْمُحْتَمَمِ بِهَا فِي الْحَدِيثِ: تَحْذِيرُ الْأُمَّةِ
مِنْ إِذْيَاءِ النَّبِيِّ ﷺ بِأَنْتَهَائِهِ بِمَا أَتَهَمَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ نَبِيَّهَا مُوسَى ﷺ، مِنْ السَّحَرِ
وَالْكَذِبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا أَتَهَمَتْ بِهِ، وَبِهِ فَسَّرَ الْآيَةَ عَلِيُّ ﷺ، وَهُوَ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ
بِمَعَانِي الْآيِ الْكَرِيمِ.

وفي تقرير هذا الاعتراض، يقول (الموسوي):

«الواقعة الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ ﷺ - وَذَكَرَ الْآيَةَ -: الْمَرْوِيُّ عَنْ أَمِيرِ
الْمُؤْمِنِينَ ﷺ وَابْنِ عَبَّاسٍ [رضي الله عنهما] أَنَّهَا: أَتَهَامُهُمْ [إِيَّاهُ] بِقَتْلِ هَارُونَ، وَهُوَ الَّذِي
اخْتَارَهُ الْجُبَّائِي.

وقيل: هِيَ قِصَّةُ الْمُؤَيَّسَةِ الَّتِي أَغْرَاهَا قَارُونَ بِقَذْفِ مُوسَى ﷺ بِنَفْسِهَا.
وقيل: آدَوَهُ مِنْ حَيْثُ نَسَبُوهُ إِلَى السَّحَرِ وَالْكَذِبِ وَالْجِنُونِ بَعْدَ مَا رَأَوْا
الْآيَاتِ.

(١) دأبو هريرة (ص/ ٨٨).

(٢) فنحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث النبوي (ص/ ١٩٢).

وإِنِّي لأَعْجَبُ مِنَ الشَّيْخِينَ يُخْرِجَانِ هَذَا الْحَدِيثَ وَالَّذِي قَبْلَهُ^(١) فِي فُضَائِلِ
مُوسَى ﷺ، وَمَا أَدْرِي أَيُّ فَضِيلَةٍ بِإِدَاءِ الْعَوْرَةِ لِلشَّاطِرِينَ، وَأَيُّ وَزْنٍ لِهَذِهِ
السُّخَافَاتِ؟!^(٢).

وَقَالَ صَالِحُ أَبُو بَكْرٍ: «الْأَصْلُ فِي نَشَأَةِ هَذِهِ الْقِصَّةِ: هُوَ الْإِسْتِنَادُ إِلَى
الْآيَةِ . . . وَالْمَقْصُودُ هُوَ أَنَّ اللَّهَ يَحْذَرُ هَذِهِ الْأُمَّةَ مِنْ أَنْ تُؤْذِيَ النَّبِيَّ ﷺ بِاتِّهَامِهِ
بِالسَّحَرِ وَالْكَذِبِ، أَوْ الرَّغْبَةِ بِالسُّلْطَانِ عَلَيْهِمْ، مِثْلَ مَا فَعَلَ بَنُو إِسْرَائِيلَ مَعَ نَبِيِّهِمْ
مُوسَى ﷺ . . . وَالْأَذَى الَّذِي حَدَثَ لِمُوسَى مِنْ قَوْمِهِ هُوَ اتِّهَامُهُ بِالسَّحَرِ وَالْكَذِبِ،
وَالرَّغْبَةِ بِالسُّلْطَانِ عَلَيْهِمْ، وَهُوَ مَا حَدَّثَ مِنْ قَرِيشٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَلِذَلِكَ جَاءَهُمُ
التَّحْذِيرُ مِنْهُ»^(٣).

(١) يَعْنِي حَدِيثَ لَطِيفِ مُوسَى ﷺ لِمَلِكِ الْمَوْتِ.

(٢) «أَبُو هُرَيْرَةَ» لِعَبْدِ الْحَسَنِ الْمَوْسَوِيِّ (ص/٩٠)، وَانْظُرْ «أَضْوَاءَ عَلَيٍّ الصَّحِيحِينَ» لِلنَّجْمِيِّ (ص/٢٢٥).

(٣) «الْأَضْوَاءُ الْقُرْآنِيَّةُ» (٢/٢٣٧-٢٣٨).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دَفْعُ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعَاوِرَةِ

عَنْ حَدِيثِ فِرَارِ الْحَجْرِ بِثِيَابِ مُوسَى ﷺ

أَمَّا دَعْوَى الْمَعَارِضَةِ الْأُولَى: مِنْ كَوْنِ الْحَالِ الَّتِي بَرَأَ بِهَا مُوسَى ﷺ فِيهَا كَشْفُ مُحَرَّمٍ لِعَوْرَتِهِ، وَإِسْقَاطُ لِقْدَرِهِ عِنْدَ قَوْمِهِ:

فَإِنَّا نَنْفِي أَنْ يَكُونَ لِلْمُعْتَرِضِ بِهَذَا دَلِيلٌ عَلَى كَوْنِ مَا جَرَى لِمُوسَى ﷺ مِنْ كَشْفِ عَوْرَتِهِ أَمَامَ الرِّجَالِ مُحَرَّمًا فِي شَرْعِهِ، بَلِ الظَّاهِرُ الْمُسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّ التَّسْتُرَ لَمْ يَكُنْ وَحْيًا وَاجِبًا بَيْنَ الرِّجَالِ فِي شَرْعِهِ ﷺ، وَلَا وَرَدَ عَنْهُ النَّهْيُ لَهُمْ عَنِ التَّكْشُفِ فِي الْجِنْسِ الْوَاحِدِ، فَلَا جُلَّ أَنْ هَذَا كَانَ مَعْلُومًا لَدَى قَوْمِهِ، أَنْكَرَ عَلَيْهِ ظَلَمَتُهُمُ التَّسْتُرَ عَنْهُمْ^(١).

أَمَّا احْتِجَابُ مُوسَى ﷺ عَنْ رُؤْيَا الرِّجَالِ لَهُ عَارِيًا، فَلَا يَدُلُّ ذَلِكَ مِنْهُ عَلَى وَجُوبِ ذَلِكَ عَلَى قَوْمِهِ، عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُجَرَّدَ لَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ^(٢)؛ وَلَكِنْ كَانَ اغْتِسَالُهُ ﷺ خَالِيًا أَخَذًا فِي حَقِّ نَفْسِهِ بِالْإِكْمَالِ وَالْأَفْضَلِ.

(١) «إكمال المعلم» (١٨٩/٢) (٣٥٠/٧).

(٢) انظر «الإحكام» للآمدي (١٧٣/١)، و«إيضاح المحصول» للمازري (ص/٣٥٣).

وأما إخراجُه بين أظهرهم غُربانًا ففيه تحقيقٌ لمصلحة البراءة، وقد علمنا إباحة ذلك في الأصل^(١)، ولولا هذه الإباحة لما قُدِّرَ لموسى عليه السلام من ذلك حتَّى يُبرَأَ عندهم ممَّا آذوه به، فـ «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْدِرُ لِنَبِيِّهِ مَا لَيْسَ بِجَائِزٍ فِي شَرْعِهِ»^(٢).
أما افتراضُ المعترضِ أولويَّةَ بقاءِ موسى عليه السلام في مكانه، حتَّى يُؤْتَى بشيابه أو بساترٍ غيرها^(٣):

فإنَّ هذا من المُعترض مُقتضى عجزه عن مزيد تأمُّلٍ لحَيِّثِيَّاتِ الواقعة! وذلك أنَّ موسى عليه السلام كان في خلوةٍ وحده كما هو ظاهر الخبر، فليس ثمة في ظنه من يَعلَمُ بحاله حتَّى يطلب منه بساتر! فلذا طفق يتبع الحَجَر بنفسه، فاتفق أنَّ جازَ على مقربةٍ من رجالٍ من قومه فرأوه، فإنَّ جوابَ الأنهارِ - وإنَّ خَلَّتْ - لا يؤمن وجودَ قريبٍ منها، وقد بنى موسى عليه السلام الأمرُ أنَّه لا يراه أحدٌ على ما رآه من خلَاءِ المكانِ، حتَّى وَقَفَ عندَ مجلسِ لبني إسرائيل، فكان فيهم من قال فيه ما قال^(٤).

وأما جوابُ المعارضِ الثانية في دعوى المعترض سَفَاةَ غضبِ موسى على الحَج، وهو يعلمُ أنَّه مَقْصُورٌ على ذلك، مع ضربه ومُناداته وهو جَمَادٌ لا يَعْقِلُ! فيقال في جوابه:

إنَّ موسى عليه السلام وإن كان نبيًّا من أنبياء الله تعالى، لا يخرجُه ذلك أن يكون من جملة بني آدم ممَّنْ تغلبَ عليه طِبَاعُ البَشَرِ.

فليُجَاوِ ما ابتلي به من ذهابِ ثيابه، واستفطاعه لانكشافِ عَوْرَتِهِ: لم يَلُوحِ على شيءٍ! إلَّا رَدَّ ثيابه قبل أن يُرَى على ما يكره هو، وهذا مقامٌ صَدَمَةٌ يَدْهَلُ فيه الرَّجُلُ عن تَحَقُّقِ سَبَبِ تلك الحَرَكَةِ، كما كان دَهَلُ هو نفسه بغَضَبِهِ عَمَّا يَبْهَهُ، حتَّى «أَلْقَى الْأَلْوَانُ وَأَخَذَ بِرَأْسِ آخِيهِ يَجْرُهُ إِلَيْهِ» [التوبة: ١١٥٠]

(١) «طرح الثريب» (٢٢٥/٢).

(٢) «فتح الباري» لابن رجب (٣٣٠/١).

(٣) «أبو هريرة» لعبد الحسين الموسوي (ص/٨٩).

(٤) انظر «كشف المشكل» لابن الجوزي (٤٩٦/٣)، و«فتح الباري» لابن حجر (٤٣٨/٦).

فلَمَّا أَنْ أَدْرَكَ الْحَجَرَ مُسْتَقَرًّا مَكَانَهُ صَبَّ عَلَيْهِ جَمٌّ غَضَبِهِ حَيْثُ صَدَرَ عَنِ الْحَجَرِ فِعْلٌ مَنْ يَعْقِلُ^(١)! فَانْتَقَلَ عَنْهُ مِنْ حُكْمِ الْجَمَادِ إِلَى حُكْمِ الْحَيَوَانِ، وَلِذَلِكَ نَادَاهُ قَبْلُ، إِذْ الْمُتَحَرِّكُ يُمَكِّنُ أَنْ يَسْمَعَ وَيُجِيبَ، فَلَمَّا لَمْ يُعْطِهِ مَا أَرَادَ ضَرَبَهُ بِعَفْوِيَّةٍ^(٢)، فَإِنَّ مَخْلُوقًا إِذَا أَمَكَّنَ أَنْ يَمْشِيَ، أَفَكَّنَ أَنْ يُحَسَّ بِالضَّرْبِ وَيَخْشَاهُ^(٣)!

هَذَا؛ وَلَا أَحِيلُ أَنْ يَكُونَ مَا صَدَرَ مِنْهُ ﷺ مِنْ ضَرْبٍ لِلْحَجَرِ مُجَرَّدَ تَنْفِيسٍ جِلْبِيٍّ لَا شَعُورِيٍّ عَنْ غَضَبِهِ، كَمَا يَجْرِي مِثْلُهُ لكَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ ذَوِي الْمَزَاجِ الْحَادِّ حِينَ تَغْطِبُ بَعْضُ آلَانِهِمْ بَعْدَ إِيَّاسٍ مِنْ تَطْوِيئِهَا، فَتَرَاهُمْ يَضْرِبُونَ الْآلَةَ أَوْ يَرْكَلُونَهَا بِدَافِعِ الْعَضْبِ وَالضُّجْرِ لَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا رَدَّةً فِعْلٍ طَبِيعِيَّةً، مَدْفُوعِينَ بِفَطْرَةِ الْإِنْسَانِ لِلانْتِقَامِ وَمَنْ أَذَاهُ، بِقُصْصِ النَّظَرِ عَنْ طَبِيعَةِ هَذَا الْمُؤْذِي.

ثُمَّ إِنَّ ضَرْبَ مُوسَى ﷺ لِلْحَجَرِ كَانَ لِأَجْلِ فِعْلِ الْحَجَرِ، «فَلَمْ يَذَرِ مُوسَى وَلَا عَلِمَ مُرَادُ اللَّهِ تَعَالَى بِذَلِكَ، وَأَنَّهُ مِمَّا يُبْرِئُهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ»^(٤)، حَيْثُ كَانَ جَرِيُّ الْحَجَرِ مَعْجَزَةً ظَاهِرَةً لَهُ عَلَى قَوْمِهِ، وَكَذَا فِي حُصُولِ النَّذْبِ فِيهِ مِنْ ضَرْبِهِ بَعْصَاهُ، كَأَنَّهُ أَثَرُ الْجَرَحِ إِذَا لَمْ يَرْتَفِعْ عَنِ الْجِلْدِ^(٥)؛ وَالْمُرَادُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ يَقِفَ حَتَّى يَنْظُرَ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، ثُمَّ يُشَاهِدُوهُ حَجَرًا جَمَادًا، فَيَعْلَمُوا أَنَّهَا هِيَ آيَةٌ رَادِعَةٌ، عَمَّا اخْتَلَفُوهُ عَلَى نَبِيِّهِمْ.

يَقُولُ الْعِرَاقِيُّ: «هَذِهِ مَعْجَزَةٌ لِمُوسَى ﷺ - يَعْنِي النَّذْبَ فِي الْحَجَرِ - بَعْدَ انْقِضَاءِ الْمُرَادِ مِنَ الْمَعْجَزَةِ الْأُولَى، وَهُوَ فِرَارُ الْحَجَرِ بِثَوْبِهِ، وَالْجَاؤُهُ إِلَى الْخُرُوجِ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى تِلْكَ الْهَيْئَةِ، وَكَأَنَّ الْمَعْنَى فِي هَذِهِ الْمَعْجَزَةِ أُمُورٌ أَحَدُهَا: بَقَاءُ هَذَا الْأَثَرِ فِي الْحَجَرِ عَلَى طَوْلِ الزَّمَانِ، فَيُتَذَكَّرُ بِهِ هَذِهِ الْوَاقِعَةُ، وَيُعَلِّمُ بِهِ فَضْلُ مُوسَى ﷺ وَبِرَاءَتُهُ مِمَّا اخْتَلَفُوا عَلَيْهِ.

(١) «المفهم» لأبي المباسم القرطبي (١٠٣/١٩).

(٢) «كوتر المعاني الدراري» للخضر الشقيطي (٤٦٠/٥).

(٣) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٣٩٤/١).

(٤) «الإنصاح» لابن هبيرة (٢١٠/٧).

(٥) «إكمال المعلم» (٣٥٠/٧).

ثانيها: أَنَّهُ حَصَلَ عِنْدَ السَّيِّدِ مُوسَى ﷺ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ جِدَّةٌ، فَلَوْلَا تَأَثَّرَ الْحَجَرُ بِضَرْبِهِ، وَظَهَرَ أَثَرُهُ فِيهِ: لَزَادَتْ جِدَّةُ السَّيِّدِ مُوسَى مِنْ عَدَمِ حَصُولِ مَقْصُودِهِ، وَهَذَا كَتَشْبِيهِ مَنْ يَحَاوِلُ أَمْرًا وَلَا يَصِلُ إِلَيْهِ: بِالضَّارِبِ فِي حَدِيدٍ بَارِدٍ، فَلَوْلَا تَأَثَّرَ الْحَجَرُ بِالضَّرْبِ لَكَانَ الضَّرْبُ فِيهِ كَالضَّرْبِ فِي حَدِيدٍ بَارِدٍ.

ثالثها: أَنَّهُ لَوْلَا تَأَثَّرَ الْحَجَرُ بِالضَّرْبِ، وَبِقَاءِ النَّدْبِ فِيهِ: لَعَدَّ أَهْلُ السَّفَاهَةِ وَالْجَهْلِ وَالْعُتُوِّ وَالْإِخْتِلَاقِ هَذَا عَيْبًا، فَكَانَ يَحْصُلُ لِمُوسَى ﷺ بِذَلِكَ أَذَى زَائِدٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَالْقَصْدُ رَفْعُ الْأَذَى عَنْهُ، لَا جُلْبُهُ إِلَيْهِ^(١).

وَأَمَّا جَوَابُ الْمَعَارِضَةِ الثَّلَاثَةِ: فِي دَعْوَاهُ أَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْآيَةِ الْكَرِيمَةِ تَحْذِيرُ الْأُمَّةِ مِنْ إِيْدَاءِ النَّبِيِّ ﷺ كَمَا آذَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ مُوسَى ﷺ حِينَ اتَّهَمْتَهُ بِالسَّحَرِ وَالْكَذِبِ أَوْ قَتْلِ أَخِيهِ. إلخ:

فَلَا يُنْكَرُ اخْتِلَافُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ فِي الْمُرَادِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ أَنَاثُوا لَا تَكَوْنُوا كَالَّذِينَ هَادُوا مُوسَى فَتَنَّا اللَّهُ يَمَّا قَالُوا﴾.

فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ قَالَتْ أَنَّ بِمُوسَى آفَةً فِي جَسَدِهِ مِنْ أَدْرُو أَوْ بَرَصٍ وَنَحْوِهِمَا، كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْحَدِيثِ.

وَقِيلَ: أَنَّهُ صَعِدَ الْجَبَلَ وَمَعَهُ هَارُونَ، فَمَاتَ هَارُونَ فَقَالُوا: أَنْتَ قَتَلْتَهُ، رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ؑ.

وَقِيلَ: أَنَّ قَارُونَ اسْتَأْجَرَ بَغِيَّةً لَتَقْذِفَ مُوسَى بِنَفْسِهَا عَلَى مَلَأٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَغَضِبَهَا اللَّهُ، وَبَرَأَ مُوسَى مِنْ ذَلِكَ، قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ^(٢).

وَالْقَوْلُ الرَّابِعُ: أَنَّهُمْ رَمَوْهُ بِالسَّحَرِ وَالْجُنُونِ، حَكَاهُ الْمَآوَرِدِيُّ^(٣).

(١) «طرح التثريب» (٢/٢٣١).

(٢) رفيع بن مهران، أبو العالقة الرِّحَاحِيُّ البَصْرِيُّ، المَقْرِيُّ، الْحَافِظُ، الْمُفَسِّرُ، ثقة من كبار التابعين، توفي (٩٠ هـ وقيل ٩٣ هـ)، انظر «سير أعلام النبلاء» (٤/٢٠٧).

(٣) انظر هذه الأقوال في «جامع البيان» للطبري (١٩/١٩٠)، و«النكت والعيون» للماوردي (٤/٤٢٧)، و«زاد المسير» لابن الجوزي (٣/٤٨٥).

والمَآوَرِدِيُّ: هو علي بن محمد حبيب، أبو الحسن البصري، من علماء الشافعية، ومن أفضل قضاة =

أَمَّا الْقَوْلَانِ الْآخِرَانِ: فَمَحْضُ اجْتِهَادٍ مِنْ أَصْحَابِهَا، وَأَمَارَةُ الرَّفْعِ فِيهَا ضَعِيفَةٌ.

وَأَمَّا الْقَوْلُ الثَّانِي فِي مَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام ^(١): فَعَلَى تَقْدِيرِ صِحَّتِهِ عَنْهُ، فَلَا تَعَارُضَ بَيْنَ قَوْلِهِ وَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا؛ بَمَا أَبَانَ عَنْهُ الطَّحَاوِيُّ فِي قَوْلِهِ: «مَنْ لَا عِلْمَ عَنْهُ مِمَّنْ وَقَفَ عَلَى هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ يَرَى أَنَّهُمَا مُتَضَادَّانِ، وَحَاشَا لِلَّهِ أَنْ يَكُونَا كَذَلِكَ! لِأَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ بَنُو إِسْرَائِيلَ آذَتْ مُوسَى عليه السلام مِمَّا ذُكِرَ، مِمَّا كَانَ، مِمَّا آذَتْهُ بِهِ، فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ، حَتَّى يَرَاهُ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ بِمَا يَرَاهُ بِهِ مِنْ ذَلِكَ، مِمَّا هُوَ مَذْكُورٌ فِي هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ» ^(٢).

وَفِي مِثْلِ هَذَا الْمَقَامِ مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِي التَّفْسِيرِ يَسُوغُ لَنَا أَنْ نَقُولَ: إِنَّ كُلَّ الْأَقْوَالِ الْأَرْبَعَةِ السَّالِفَةِ ذَكَرُهَا فِي الْآيَةِ لَا تَضَادُّ بَيْنَهَا، مَا دَامَ لَفْظُ الْآيَةِ يَتَنَاوَلُهَا كُلُّهَا، لَصَدَقَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنْهَا أَذِيَّةً لِمُوسَى حَقِيقَةً، وَأَنَّ اللَّهَ يَرَاهُ مِنْهَا كُلُّهَا مِمَّا اقْتَرَوْهُ عَلَيْهِ.

فَالْأَرْبَعَةُ مِنْ قِبَلِ اِخْتِلَافِ التَّنَوُّعِ بَيْنَ أَوْجِهَةِ التَّفْسِيرِ لَا اِخْتِلَافِ التَّضَادِّ، وَأَصْلُ كُلِّهَا دَاخِلٌ فِي بَابِ «التَّفْسِيرِ بِالْمِثَالِ»، وَمَعْنَاهُ: «أَنْ يَغْتَمَدَ الْمُفَسِّرُ إِلَى لَفْظِ عَامٍّ، فَيَذْكُرَ قَرْدًا مِنْ أَفْرَادِهِ عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ لِهَذَا الْاسْمِ الْعَامِّ، لَا عَلَى سَبِيلِ التَّخْصِصِ أَوْ الْمُطَابَقَةِ» ^(٣).

وَفِي تَقْرِيرِ اِحْتِمَالِ الْآيَةِ لَتَنَوُّعِ مَحَامِلِهَا، يَقُولُ ابْنُ جَرِيرٍ: «أَوَّلَى الْأَقْوَالِ فِي ذَلِكَ بِالْصَّوَابِ، أَنْ يُقَالَ: إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ آذَوْا نَبِيَّ اللَّهِ بِبَعْضِ مَا كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُؤْذِيَ بِهِ، فَيَرَاهُ اللَّهُ مِمَّا آذَوْهُ بِهِ، وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ كَانَ قِيلَهُمْ: إِنَّهُ أَبْرَصٌ،

= عصره، انتقل من البصرة إلى بغداد، وكان يعيل إلى مذهب الاعتزال، من تصانيفه «الكتب والعيون» في التفسير، و«أدب الدنيا والدين»، انظر «تاريخ بغداد» (٥٧٨/١٣)، و«الأعلام» للزركلي (٣٧٧/٤).

(١) أخرجه عنه أبو حاتم في «تفسيره» (٣١٥٨/١٠)، رقم: (١٧٨٠٢)، والطبري في «تفسيره» (١٩٤/١٩)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٦٨/١)، و«ضعف ابن حجر سنده في «الفتح» (٤٣٨/٦)، ولم يبين وجه ضعفه مع أن ظاهر إسناده الصحة.

(٢) «شرح مشكل الآثار» (٦٩/١).

(٣) انظر شرح هذا النوع من التفسير في «أصول التفسير» لابن تيمية (ص/١٤).

وجائز أن يكون كان ادعاءهم عليه قتل أخيه هارون، وجائز أن يكون كل ذلك، لأنه قد ذُكر كل ذلك أنهم قد آذوه به»^(١).

وفي حديث أبي هريرة هذا مثالٌ عجيبٌ على أذية بني إسرائيل لموسى ﷺ واختلافهم، فإنهم أولًا خالفوا نبيهم ولم يتبعوه في طريقته، ثم لم يكتفوا بذلك حتى لم يَحْمِلُوا فِعْلَهُ الَّذِي هُوَ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ عَلَى مَحْمِلِ حَسَنِ، وَهُوَ التَّمَسُّكُ بِمَحَاسِنِ الْأَخْلَاقِ، بَلْ جَعَلُوا سَبَبَهُ نَقْصًا فِي بَذَنِهِ! هَذَا الْاِفْتِرَاءُ فِي نَفْسِهِ أَدَى، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبَ التَّنْزِيهِ عَمَّا اخْتَلَقَ عَلَيْهِ.

ثم هم لم يذكروا ذلك على سبيل الاحتمال، بل جزموا به! وأكدوا ذلك بأن أقسموا عليه، وحَصَرُوا الْأَمْرَ فِيهِ، فَلَمْ يَجْعَلُوا الْحَامِلَ لَهُ عَلَيْهِ سِوَاهُ، وَهَذَا غَايَةُ الْعُتُوِّ، وَنَهَايَةُ التَّجَنِّي.

فلهذا أظهر الله براءته بأمرٍ اشتمَلَ على عِدَّةٍ خَوَارِقَ لِلْعَادَاتِ، وَقَصَّ قِصَّتَهُ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ، كَيْ يَكُونَ لَأَمَّتِهِ فِي ذَلِكَ عِبْرَةٌ^(٢)؛ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

(١) «جامع البيان» (١٩/١٩٤-١٩٥)، وانظر «تفسير ابن كثير» (٤٨٦/٦).

(٢) انظر «طرح الترييب» (٢٢٨/٢-٢٢٩).

